



HAL
open science

☒ Professions supérieures et changement social au Proche-Orient arabe. Une étude de sociologie des professions

Elisabeth Longuenesse

► To cite this version:

Elisabeth Longuenesse. ☒ Professions supérieures et changement social au Proche-Orient arabe. Une étude de sociologie des professions. 2011. <halshs-00747811>

HAL Id: halshs-00747811

<https://shs.hal.science/halshs-00747811>

Preprint submitted on 9 Nov 2012

HAL is a multi-disciplinary open access archive for the deposit and dissemination of scientific research documents, whether they are published or not. The documents may come from teaching and research institutions in France or abroad, or from public or private research centers.

L'archive ouverte pluridisciplinaire HAL, est destinée au dépôt et à la diffusion de documents scientifiques de niveau recherche, publiés ou non, émanant des établissements d'enseignement et de recherche français ou étrangers, des laboratoires publics ou privés.

UNIVERSITE LIBANAISE
Ecole Doctorale
des Lettres & des Sciences
Humaines & Sociales

الجامعة اللبنانية
المعهد العالي للدكتوراه
في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

Recherche scientifique & Tendances Contemporaines en Sciences
Humaines et Sociales

الاتجاهات البحثية الوعاصرة في العلوم الإنسانية والاجتماعية

Beyrouth 30 novembre-2 décembre 2011

المهن العليا والتغير الاجتماعي في المشرق العربي
دراسة في سوسيولوجيا المهن
اليزابت لونغنيس، المعهد الفرنسي للشرق الأدنى، لبنان/جامعة سان
كانتين، فرنسا

المهن العليا والتغير الاجتماعي في المشرق العربي
دراسة في سوسولوجيا المهن
إليزابيث لونغنيس

خلاصة

إنَّ أهمّية النخب الفنية والمهن الحديثة والطبقات الوسطى الجديدة في عملية العصرية في العالم العربي قد درست مطوّلاً. الأعمال التي تطرقت إلى مهنة بعينها أكثر ندرَةً. انطلاقاً من المهندسين السوريين وبتوسيع حقل ملاحظتي ليشمل في آنٍ معاً المهن القريبة وبلداناً مجاورة، المقولات أو المفاهيم التي أخضعها للنقد هي مقولات "الطبقة" (الوسطى) و"النخبة" و"المهنة". هل يمكن القول إنَّ كلاً منها يحيل إلى رؤية للمجتمع متميزة بوضوح؟ إذا كانت فكرة الطبقة تستعيد فكرة صراع الطبقات والثورة، فإنَّ نظريات العصرية تمنح "الطبقات الوسطى الجديدة" دوراً أساسياً في عملية عصرية تستدعي في حقيقة الأمر "النخب". أمّا المهن العليا، وإذا ما فكّرنا في أسلوب رؤيتها لنفسها واللجوء إليها في العقود الأولى بعد الاستقلال، فقد تلازمت في البداية مع نموذج مرتبط بالدولة قبل أن تتحوّل مؤخراً إلى ليبرالية هي نفسها متعدّدة المعاني.

. وبدلاً من أن تحيل هذه المقولات إلى رؤية للمجتمع، ألا تحيل بالفعل إلى رؤية للتغير الاجتماعي؟ صحيحُ أنّ التحليل من حيث الطبقات الاجتماعية يجتمع مع فكرة صراع الطبقات، لكن أليست هنالك علاقة بين فكرة "الطبقات الاجتماعية" وبين مقاربة للحراك الاجتماعي، في حين أنّ الحديث عن "النخبة" يعني نسب مسؤولية التغير (العصرية) لأقليةٍ مستتيرة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلطة السياسية؟ أخيراً، تفضيل المقاربة عبر "المهن" يعني وضع قيم العمل والفعل والفعالية في المركز. يبقى التساؤل عن راهنية هذه المقاربات ليس فقط من زاوية الإشكاليات التي تعلّي شأنها، بل كذلك من زاوية الخصائص المميزة للسياق التاريخي، والسعي لإلقاء الضوء على النقاط العمياء المحتملة التي يمكن أن تخفيها أو الالتباسات التي يمكن أن تؤدي إليها.

المهن العليا والتغيير الاجتماعي اليزابت لونغنيس

هدف هذه المداخلة تقديم لمحة موجزة لباحثي في مجال دراسة المهن العليا وهي تشكل الجزء الأكبر لما يسمى الطبقات الوسطى و هذا في منظور يأخذ في عين الاعتبار البعد التاريخي.

ابتداء من نهاية القرن التاسع عشر، قدمت بعض المهن العليا الحديثة عدداً من قادة الحركات الوطنية و القومية: هم في البداية، وبأعداد كبيرة، المحامون ثم الأطباء . وظهر المهندسون بعد الاستقلال، في طور بناء مشروع التنمية . لقد وُصف هؤلاء بأنهم "نخبٌ معاصرة"، ثم بكونهم جزءاً من تلك "الطبقات الوسطى الجديدة"، الموصوفة بأنها عصريةٌ وحاملةٌ للتغيير وقادرةٌ على إخراج بلادها من "التخلف" الذي عانت منه في بداية الخروج من حقبة الاستعمار الأجنبي.

في سبعينات القرن العشرين، كان الدور المركزي لـ "الطبقات الوسطى الجديدة" في سيرورة العصرية جزءاً من تلك الأمور البدهية التي تشاطرها معظم المحللين والباحثين، مهما كانت تبايناتهم في تقدير طرائق تلك العصرية و دور الدولة أو القطاع الخاص. لقد حملت تلك الطبقات الوسطى الدولةَ التَمَوُّيةَ، التسلطيةَ في معظم الأحيان، وهي التي حاربت غداة الاستقلال وجهاءَ المدن القدامى المتهمين بالتواطؤ مع المتسعين و بمصادرة السلطة لصالحهم، ولاسيما بعجزهم عن تطوير الاقتصاد. و كان مشروع تلك الطبقات الوسطى يتمثل في وضع حدٍّ لهذه المصادرة وفي وضع موارد البلاد أخيراً في خدمة الشعب.

لكن بدءاً من الثمانينات، أدى توسيع التعليم العالي في مصر وسوريا إلى عملية انحدار في المنزلة الاجتماعية للأجيال الجديدة من المجازين.

سرعان ما أصبحت هذه المهن عينا الحاملة لمشروع العصرنة، رأس حربة اعتراض ينسب نفسه إلى الإسلام، في حين تحولت منظماتها النقابية والمهنية إلى موقع مواجهة مع السلطة. أصبح فشل مشاريع التنمية الذي تعدّ هذه الحركات أحد تعبيراته يضع في مقدّمة انشغالات الباحثين مسألة تطوّر الأنظمة والديمقراطية. وبهذه الصفة استشارت "النقابات المهنية" اهتماماً متزايداً، خاصة في مصر و الاردن، بوصفها ممثلاً جديدةً لـ "المجتمع المدني"، أكثر ممّا بوصفها منظماتٍ تمثّل مصالح مجموعاتٍ معيّنة.

إذاً، انطلاقاً من تساؤلٍ يخصّ "الفاعلين" والفئات الاجتماعية الحاملة لهذا المشروع، واجهتني مسألة الدولة ودورها في بروز تلك المهن الحديثة، ثمّ دورها في الاعتراف بها. إنّ دراسة التنظيمات المهنية، النقابات والجمعيات - بوصفها تمثّل مجموعة مهنية ما في هذا الحدّ المشترك بين المجتمع والدولة - قد فرضت نفسها لفهم العلاقة التي تقيمها هذه المجموعة بالسلطات العامّة عبر التنظيم المهنيّ الذي تزوّد به. كان علماء السياسة هم الذين يعالجون تقليدياً موضوع "النقابات المهنية". وتظهر هذه الهيمنة في أعمال بعض الباحثين الأميركيين مثل دونالد ريد Donald Reid وروبرت سيرنغبورغ Robert Springborg وكليمان مور Clement H. Moore ثم المصريين مصطفى كامل السيد و امانى القنديل.

انما من وجهة نظر علم الاجتماع، افترضتُ أنّ الديناميات الاجتماعية يمكن وينبغي النظر إليها لذاتها (حتّى إن كان فصلها عن السياسي مستحيلاً)، فهي لا تصنع على يد السياسي كما أنّ العكس خاطئ، والمجموعات المعبّاة والمنظمة في هذه النقابات المهنية هي بدايةً بنى اجتماعية تاريخية تعبّر أو تكشف عن رهاناتٍ اجتماعيةٍ كان لابدّ

من السعي لفهم طبيعتها، من دون اختزالها في مجرد استغلالٍ يقوم به الفاعلين السياسيين او الدولة.

لكن ضمن مسار ابحاثي تلاشت تدريجيا مسألة الصلة بالعامل السياسي، المهيمنة في البداية، حيث اندرج تأملي بصورة أقوى في إشكالية تنتمي إلى حقل « سوسيولوجيا المهن »، عبر مسألة "المهنة" والعلاقة بالسوق.

وبالفعل، الفرضية التي أقترحها، في المرحلة الحالية - هي فرضية عملية استقلالية الحقل المهني عن حقولٍ أخرى في الفضاء الاجتماعي إثر ضعف قبضة الدولة على الاقتصاد والضغط المتزايد الذي يمارسه السوق. إنها استقلالية مفارقة ومتناقضة، نظراً لأنها تترافق بصعود النموذج الإدراكي

(paradigme) "الليبرالي"، ونموذج مهني يفقد كل أشكال التضامن والتحكّم الجماعي اعتبارها بسبب بروز البعد الفردي في المنافسة - مع تعرّضها في الآن ذاته لنزوعاتٍ معاكسةٍ وللمواجهة بين ضروب المنطق "الجماعية" والغنوبة والمنطق المهني.

على كلّ حال، لاشكّ في أنّ انفتاح الأسواق والإصلاحات الاقتصادية التي فرضها تطوّر التبادل الحرّ وخصخصة الشركات العامة والوجود المتزايد للشركات متعدّدة القومية، بالترافق مع اللجوء إلى المساعدة الأجنبية، تزعزع أسس نظام اجتماعي سياسيٍ بتته مركزية الدولة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ويمسّ تزعزع سوق العمل الناجم من تلك الزعزعة المجازين الجامعيين على نحو خاص، الذين ارتفع عددهم ارتفاعاً هائلاً في غضون عقدين أو ثلاثة عقود.

تتطور شروط التأهيل، وتتفاقم التمايزات الداخلية ويجب على الاستراتيجيات المهنية التكيف. يُخلى المهندسون "البنّؤون" العاملون في الدولة، مكانهم لرجال الأعمال والمقاولين والإداريين وخبراء المحاسبة.

و لقد أمست "المهنة" خاضعةً لمنطق السوق أكثر مما هي خاضعةٌ لمشروع تطوير للموارد البشرية توجّهه الدولة توجيهًا إرادويًا. في حقل البحث، يظهر وكأنّ هذا الانقلاب له مفعولٌ يكشف ضروب المنطق المهني المطبّقة، ويسمح بطرح مسألة "النماذج المهنية" على نحو أكثر دقّةً، ومسألة وزن كلٍّ من التاريخ والتأثيرات الأجنبية والضغوط الاقتصادية والسياسية وبحضّ الباحث الاجتماعي على التطرّق إلى مسائل لطالما تُركت لالتحليل السياسي.

وعبر ذلك، ربّما نستطيع اقتراح مساهمةٍ في التأمّل بشروط نشوء وتطور علم اجتماعٍ خارج العالم الصناعي المتطور. نحن نعلم أنّ ولادة علم الاجتماع قد تزامنت مع نشوء "المسألة الاجتماعية"، في سياق المجتمعات الصناعية التي تتميز باستقلالية السوق وولادة "مجتمع مدني"، متمايز عن "المجتمع السياسي" ومستقلٌّ عنه. ما بالك إذًا بالشروط التاريخية لتطبيق تأملٍ سوسيولوجيٍّ في بلدانٍ لم تشهد الثورة الصناعية، الرأسمالية فيها مستوردة، مثلما هو مستوردٌ نموذج الدولة - الأمة؟ بعد نضالات التحرر الوطني تحول حكّام الدول التي نجمت من هذه النضالات الى قادة مشروع إرادويٍّ للتنمية، وأخضع الاقتصاد والمجتمع كلاهما للسياسة. يصعب إذًا إبراز حقول معارف نوعية مستقلةٍ بعضها عن بعض. لا وجود لمجتمع مدني - وبالتالي لا وجود لاستقلالية مهنية. إنّ صياغة المجتمع للمشكلات وطريقة عرضها تفسران ضعف العلوم الاجتماعية في عددٍ من البلدان التي خضعت في الماضي للاستعمار بقدر يفسره ضغط الأنظمة الاستبدادية . ألم يقدم المستعمر نفسه المثال حين أخضع كلّ تطوّر لمصالحه الخاصة، كابحًا أو معيقًا نشوء منظماتٍ مستقلةٍ تمثّل مصالح الفئات الاجتماعية في إطار مجتمعها؟ وعلى العكس من ذلك، تعدّ مصر أحد البلدان النادرة التي تطوّر فيها فكرٌ يتعلّق

بالاجتماعي، وذلك لأن الاستعمار المباشر كان فيها الأقصر زمنًا، وبدأت عملية تحديثٍ فيها قبل الاحتلال الأجنبي، وتطوّرت رأسماليةً وطنيةً منذ عشرينات القرن العشرين.

على صعيدٍ آخر، ما السبيل إلى الحديث عن العمل والمهنة من دون مساءلة ظروف تشكّل انماط الإنتاج وتقسيم العمل، وكذلك تصوّرات القيم المتصلة بهما وأنظمتها؟ هذا ما فهمه فهمًا جيدًا مؤسسو علم الاجتماع، من إميل دوركهايم Emile Durkheim بصدده كتابه "عن تقسيم العمل الاجتماعي" إلى ماكس فيبر Max Weber في كتابه "الاقتصاد والمجتمع".

وتباينت لاحقًا المدارس الاجتماعية في تصوّرها لتنظيم العمل ولأشكال التضامن المترافقة معه. وهذا ملموسٌ على وجه الخصوص في دراسة المهن العليا، حيث ترافق تنوّع التيارات النظرية بتنوّع الموروث الاجتماعي الثقافي والنماذج المسيطرة في مختلف السياقات الوطنية. لكن، لئن كانت سوسيولوجيا المهن الأنغلوأمريكية، إذا اقتصرنا عليها، قد استطاعت إثارة سجالاتٍ نظرية حادة، فلم تتطرق تلك السجلات أبدًا إلى هذه المركزية للعمل، التي عدت أمرًا بديهيًا، بل فقط إلى أسلوب تناوله وإلى معنى ورهانات مسارات "المهنة".

إنّ التعريف الوظيفي للمهن بمجموعةٍ من السمات كالتنظيم والتأهيل التخصصي ووجود منظمة مهنية والاحتكار وآداب مهنة، إلخ. يحيل إلى حقيقة تاريخية ومؤسّساتية أمريكية، كما أنّ تعبئته بصدده حالة مصر (على يد علماء السياسة الأمريكيين) قد يغلّت مسائل أساسية. وربما كان اندرو أبوت Andrew Abbott المؤلف الذي مضى أبعد من غيره في وضع تفكيره النظري ضمن إطار عامّ. بالنسبة إليه، "تتمثّل المسألة الأولى في معرفة كيف تهيكّل المجتمعات الكفاءة" (*how societies structure expertise*). وتوجد دروبٌ ممكنةٌ عديدة، وينبغي التساؤل لماذا تحتاج مجتمعاتٌ معيّنة

اللجوء إلى "خبراء" اختصاصيين طوال وجودها. و لإسناد مقولته، يلاحظآبوت أن الصين قد دامت آلاف السنين من دون معارف تخصصية، وآننا إذا كنا نلجأ إلى الاحترافية (professionalisme)، فلأن هيكلة السوق لنشاطاتنا تحاوي نمط تشغيل مبنياً على قدراتٍ وموارد شخصية.

لا شك أن التخصص المهني واللجوء إلى "خبراء" يحتكرون الكفاءات الفنية التخصصية، المبنية على جسمٍ من المعارف النظرية المجردة، يعودان في الإمبراطورية العثمانية إلى القرن الثامن عشر على الأقل، إن لم يكن إلى أبعد من ذلك الوقت. إلا ان عملهم لم يكن خاضعاً لمنطق السوق. وفكرة المهنة والخبرة كانت تحيل إلى علاقةٍ بالدولة وإلى منظومة قيمٍ مغايرتين لما نعرفه في أوروبا الصناعية. لذلك يمثل بحثٌ يتطرق إلى المهن العليا في البلدان العربية تحدياً قوياً للباحث الاجتماعي إذ يتطرق هذا العمل إلى بلدانٍ ضعيفة التصنيع، مرّ تاريخها في القرنين المنصرمين بمراحل مغايرةٍ تماماً لما مرّت به البلدان الصناعية (من دون إغفال حقبة الاستعمار). وهو تحدٍ لا تمليه الاحتياطات المنهجية التي يفرضها فحسب، بل كذلك الآفاق الإبيستمولوجية الجديدة التي يمكن أن يفضي إليها

إن دور النخب الفنية والمهن الحديثة والطبقات الوسطى الجديدة في عملية العصرية في الشرق الأوسط وفي العالم العربي قد درست مطوّلاً. لقد التّقط كذلك الوزن الرمزي للشهادة العلمية في عددٍ من المجتمعات ضعيفة التصنيع. أنّي أظهرت كيف يمكن أن تكون آثار تعميم التعليم متناقضة مع "المهنة"، وذلك وفق قدم المهنة ومقدار المكانة التي تربط بها. ومن دون تقديم إجابةٍ نهائيةٍ على مسألة أسباب تأثير التيارات الإسلامية الراديكالية إلى هذا الحدّ أو ذلك، يبدو لي أننا أمام دربٍ للتفكير مفيدٍ في فهم عمليةٍ معقدة.

يمكن هنا أيضاً إعادة قراءة مسألة الفئوية (corporatisme). الأطروحة التي أَدافع عنها تنصّ على أنه حتّى في حال وجود دولةٍ تسلّطية، تجعل من المنظمات الاجتماعية والمهنية والنقابية ، أدواتٍ للتحكّم، فهي لا تستطيع إلاّ أن تستند إلى ديناميةٍ موجودةٍ مسبقاً. هذه الدينامية هي إذاً ما ينبغي السعي إلى فهمه.

من وجهة النظر هذه، تكشف لنا الحالة اللبنانية استغلالاً للنقابات المهنية بوصفها وسيلةً للانطلاق في مسار سياسي، تدرج في نظامٍ تسيطر عليه الانتماءات الطائفية. ومن هنا تتبع أهمية مفهوم "الفئوية الجماعية" (community based corporatism) الذي اقترحه نزيه أيوبي، وقربته إليزابيت بيكار (Elizabeth Picard) من "الفئوية القبلية" التي طرحها الباحث الاجتماعي الكويتي خلدون النقيب، حين اقترح أن نرى في قوّة "الصلات الأولى" طابعاً متميّزاً قوياً (لا بل خصيصةً) في آلية عمل المجتمعات العربية.

أنّ وجود مجموعات تضامنٍ محدّدة، تبنى على صلّاتٍ أوّلية، يطرح بالفعل تحدياً نظرياً لدراسة المنظمات النقابية و النزعات الفئوية، وأكثر من ذلك ديناميات المهنة، في سياق عودة النموذج الإدراكي الليبرالي بقوة.

في هذا الصدد، لبنان مختبرٌ حقيقيٌّ، لكنّ كل بلدان المنطقة يظهر على نحو خاصّ التمفصل بين العامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتغلغل ضروب المنطق الجماعية. إنّ تحليل الأسواق المهنية، بتأثير من عوامل متعدّدة كالانفتاح الاقتصادي وارتفاع مستوى التعليم وتعدّد التخصصات وتآنيث بعض أقسام سوق العمل واللجوء المتزايد إلى يدٍ عاملةٍ أجنبية، يذكّرنا بأنّ المنطقة ليست خارج التطوّرات العالمية. كيف تتمفصل في قصص الأفراد وإعادة تشكيل المجموعات إكراهات

السوق وتلك التي تفرضها مجموعات التضامن؟ هل ينبغي أن نعدّ هذه المجموعات "عقبات" أمام تنمية الكفاءات، و عقلنة الاقتصاد واستقلالية المهن؟ يبدو لي أنه يجب أن نأخذ على محمل الجدّ فرضية التكامل ممكن بين النموذج الجماعتي والنموذج الليبرالي.

اقترح الباحث الفرنسي بيير تريبيه (Pierre Tripier) تأسيس علم الاجتماع على التجاذبات بين ثلاثة النماذج إدراكية (paradigmes) ، النموذج القومي والنموذج الطبقي والنموذج الفردي.

بعد ذلك ، تابع هو وكلود دوبار (Claude Dubar) هذا التأمّل عبر اقتراح مكملّ يتضمّن ربط تلك النماذج الإدراكية السوسولوجية بالأنماط المهنية المسجلة في ثلاثة تقاليد تاريخية (الفرنسية والالمانية والانكلواميريكية). كان الاقتراح محفّزاً وبحثاً على مساءلة كيف يمكن أن تساهم الموروثات التاريخية في منح معنىً للبنى المهنية. وبالأسلوب نفسه، نستطيع السعي إلى تتبّع ملامح معيّنة في تاريخ المجتمعات الإسلامية في المشرق العربي، عبرت القرون ودامت عبر الثورات السياسية، فهل يمكننا كذلك أن نفترض تأثير دائم لنموذج (فئويّ عثمانيّ)، في حين أنّ المهن التي ترمز إلى العصرية تتشكّل إلى حدّ كبير بالقطيعة مع النظام العثماني وتأثير نماذج أجنبية؟ او قد ينبغي إذاً طرح فرضية نموذج استعماري؟ هذا ما يقترحه ترنس جونسن Terence

Johnson ، حين يظهر أنّ تطوّر الجمعيات المهنية البريطانية في عصر الإمبراطورية لم يكن مرادفاً لنسخ نموذج الاستقلالية المهنية البريطانية، بل ترافق مع تعبئة المهنيين لخدمة "البيروقراطيات الاستعمارية"، إما في إدارة السلطة الاستعمارية، أو في الشركات البريطانية، وهو ما يعاكس خطاب المهن عن نفسها بأنها مستقلة. وقد

سبق لي أن اقترحت فرضية وجود نموذج (قومي فنوي شعبي) في
البلد الخاضع لهيمنة اقتصادية خارجية، يمكن أن تعدّ مصر مثاله
النموذجي.

في سياق مختلفٍ قليلاً، يتحدّث شارل غاديا (Charles Gadea) عن
"مناهج منظّمة لوجهة نظر (...)، تتضامن مع رؤية لمجمل المجتمع"
لوصف المقاربات الثلاثة، عبر التكنوقراطية أو الطبقات أو المهن، وهو
يظهر كيف هيكلت هذه المقاربات حقل سوسولوجيا "الكوادرنال" (les
cadres) في فرنسا.

انطلاقاً من المهندسين السوريين وتوسيع حقل ملاحظتي ليشمل
في آنٍ معاً المهن القريبة وبلداناً مجاورة، المقولات أو المفاهيم التي
صادفتها وأخضعتها للنقد هي مقولات "الطبقة" (الوسطى) و"النخبة"
و"المهنة". فهل يمكن القول إنّ كلاً منها يحيل إلى رؤيةٍ للمجتمع متمايزةٍ
بوضوح؟ إذا كانت فكرة الطبقة تستعيد فكرة الصراع الطبقي والثورة،
فإنّ نظريات العصرية تمنح "الطبقات الوسطى الجديدة" دوراً أساسياً
في عملية عصريةٍ تستدعي في حقيقة الأمر "النخب". أمّا المهن، وإذا ما
فكرنا في أسلوب رؤيتها لنفسها واللجوء إليها في العقود الأولى بعد
الاستقلال، فقد تلازمت في البداية مع النموذج المرتبط بالدولة قبل أن
تتحول مؤخراً إلى ليبراليةٍ هي نفسها متعدّدة المعاني.

وبدلاً من أن يحيل إلى رؤيةٍ للمجتمع، ألا يحيل بالفعل إلى رؤيةٍ
للتغيّر الاجتماعي؟ صحيح أنّ التحليل من حيث الطبقات الاجتماعية يجتمع
مع فكرة صراع الطبقات، لكن أليست هنالك علاقةٌ بين "الطبقات
الاجتماعية" وبين مقارنةٍ للحراك الاجتماعي، في حين أنّ الحديث عن
"النخبة" يعني نسب مسؤولية التغيّر (العصرية) لأقليةٍ مستتيرة، ترتبط
ارتباطاً وثيقاً بالسلطة السياسية؟ أخيراً، تفضيل المقاربة عبر "المهن"
يعني وضع قيم العمل والفعل والفعالية في المركز – وهي قيم العصرية

والبيالة الاقتصادية في ان وحد.

يبقى إذا التساؤل عن راهنية (relevance/pertinence) هذه المقاربات من زاوية الخصائص المميزة للسياق التاريخي. يمكن من وجهة النظر هذه أن نعدّ الحالة اللبنانية مختبراً حقيقياً، لكنّ البلدان المجاورة، وعلى رأسها الأردن، تستثير أيضاً أسئلةً من النمط عينه. وبالفعل، يعادل الحديث عن الطبقة أو النخبة أو المهنة تفضيلَ منظور قراءةٍ للمجتمع وللتغير الاجتماعي، تستبعد مسألة تجزئية (segmentation) مجتمعات المشرق العربي، وهي مسألة مهيمنةٌ في أعمال العلوم الاجتماعية التي تناولت هذه المنطقة. ومن دون الوقوع في مطبّ إكساب سمة الإثنية للمسائل السياسية والاجتماعية، ألا ينبغي الانتباه إلى وزن هذه التصورات. لئن كانت مجتمعات المشرق العربي هي مثل غيرها أسيرة مفاعيل "العولمة"، لاسيما بأبعادها الاقتصادية والمهنية معاً، يصعب إهمال عملية تقسيم مفارقةٍ وصعود الهويات الجماعية بعد أن تمّ البرهان بشكل كافٍ انها تترافق العولمة.

يتمّ النظر إلى المهنة بصورةٍ عامّة من زاوية تطوير الكفاءات بالصلة مع ارتفاع مستويات التأهيل والتخصّص، وتعزيز الهويات المهنية المترافق مع فكرة الكفاءة والفعالية. في هذا الإطار، تلعب المنظمات المهنية دوراً في ترقية مهنةٍ وكذلك في تعزيز القيم المتّصلة بها. لكن كيف تندرج هذه القيم في مجمل قيم مجتمع بعينه؟ كيف تتفاعل نزاعات القيم والانتماءات والولاء؟ ماذا الذي تبثنا به الصراعات على السلطة في الجمعيات المهنية واستغلالها في استراتيجية نفوذٍ ضمن الحقل السياسي وتراتبية القيم والانتماءات والولاءات في هذا المجتمع؟ لئن كان العمل يحتلّ في المجتمعات الأوروبية الليبرالية مكانةً مركزيةً في الحياة الاجتماعية ومنظومات القيم، فليس مؤكداً أن تكون هذه هي الحال في الأماكن الأخرى: ربّما كان هذا أيضاً ما ينبغي ألاّ نغفل النظر إليه.

الا ان هجرة الشباب المتعلمين الذين يمثلون الجيل الجديد من المهنيين المتفوقين قد يكون جواب ضمني لهذه المسألة.

أثناء العقود الثلاثة او الاربعة الماضية، شهدت المنطقة انقلاباً من نموذج تنموي للاقتصاد، الذي تأثر بسياق الحرب الباردة، نحو نموذج يتأسس على العقيدة النيوليبرالية، يمنح الأولوية المطلقة لحرية تحرك البضائع ورؤوس الأموال. لكنّ هذا الانقلاب تزامن مع تحوّل عميق في المجتمع، نجم من تطوّر المعارف والتعليم ووسائل الاتصال. وكانت المهن التي درستها، من مهندسين واطباء ومحاسبين وفنيين، أولّ شهود هذا التحوّل، وهو تحوّل لا يميّز هذه المنطقة من العالم، لكنّه يتجلّى فيها على نحو نوعيٍّ، وفق التاريخ الخاصّ بكلّ بلد.

منذ عددٍ من السنوات، بدأت تظهر مفاعيل الانفتاح الاقتصادي وتطبيق السياسات النيوليبرالية، وإن بدرجاتٍ متباينة، في مجمل المنطقة. كانت مصر متقدّمةً على سوريا بأكثر من عشر سنوات، والأرجح أنّ سقوط النظام فيها بهذه السرعة لم يكن بمحض الصدفة. اليوم، يتجلّى الغليان السياسي بتصاعد الحركات المطلبية وإعادة النظر في احتكار النقابات وتجديد أشكال التشارك.

في مصر، بدأت جمعياتٌ مستقلةٌ تبصر النور في عالم المهن العليا منذ أواخر التسعينات. وفي سوريا نفسها، يجري الحديث عن تأسيس جمعياتٍ مهنيةٍ مستقلة. غير أنّ هذه التغيّرات لن تنقص من التوترات والاحتجاجات الجديدة التي تمسّ تعريف دور هذه المهن في الاقتصاد والمجتمع بقدر ما تمسّ مهامها وامتيازاتها. إذ خلف التغيرات السياسية، اهتزّت أسس تنظيم المجتمعات عينها، عبر تطوّر المعارف والتحوّلات في أساليب العيش والعمل.

المراجع

- AYUBI (Nazih), *Overstating the Arab State*, Londres, New-York, IB Tauris, 1995, 514 p.
- ABBOTT (Andrew), *The System of Professions, An Essay on the Division of Expert Labor*, The University of Chicago Press, 1988.
- DUBAR (Claude), TRIPIER (Pierre), *Sociologie des professions*, 1998, Paris, Armand Colin, 256 p.
- DURKHEIM (Emile), *De la division du travail social*, Paris, PUF, 1967 [1893].
- HANAFI (Sari), *La Syrie des ingénieurs*, Paris, Karthala, 1997.
- JOHNSON (Terence), « The State and the Professions: peculiarities of the British », in A. Giddens & J. (ed.), *Social Class and the Division of Labour*, Londres, Cambridge University Press, 1982.
- LONGUENESSE (Elisabeth) (dir.), *Bâtisseurs et bureaucrates, Ingénieurs et sociétés au Maghreb et au Moyen-Orient*, Lyon, 1990.
- LONGUENESSE (Elisabeth), *Professions et société au Proche-Orient, Déclin des élites, crise des classes moyennes*, Rennes, Presses Universitaires de Rennes, 2006.
- PICARD (Elizabeth), « Les liens primordiaux, vecteurs de dynamiques politique », in *Politique du monde arabe*, Paris, Armand Colin, 2006.
- TRIPIER (Pierre), *Du travail à l'emploi, Paradigmes, ideologies, interactions*, Presses de l'Université de Bruxelles, 1991.
- WEBER (Max), *Economie et société*, Plon, 2 vol., 1992 [1922]
- أبو رمان (حسين)، "النقابات المهنية"، ورد في: المجتمع المدني والمجال العام في مدينة عمان، كتاب جماعي، الأردن الجديد، عمان، ١٩٩٩.
- السيد (مصطفى كامل)، المجتمع والسياسة في مصر، دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٣.
- القنديل (أماني)، الدور السياسي لجماعات المصالح في مصر، دراسة حال نقابة الأطباء، ١٩٨٤-١٩٩٥، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٦.
- لونغنيس (اليزابت)، ازمة الطبقات الوسطى في المشرق العربي، المهن العليا و دورها في التغيير الاجتماعي، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ٢٠١١.